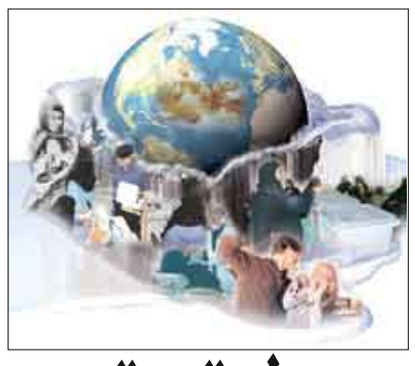

شقائق

التسوّق يحافظ على رشاقة النساء!

لندن / متابعات :

أظهرت دراسة بريطانية جديدة نشرت نتائجها صحيفة الصن أن التسوق " يساعد النساء على الاحتفاظ بقامات رشيقة.

وقالت الدراسة إن تخصيص النساء 30 دقيقة من أوقاتهن في اليوم لممارسة تمارين خفيفة مثل المشي مع الكلب أو التسوق يساعدهن على التخلص من السعرات الحرارية الزائدة في أجسادهن.

وأضافت أن التسوق المنتظم يمكّن النساء من إحراق أكثر من 20 ألف سعرة حرارية في العام، كونهن يسرن مسافة تصل إلى نحو ثلاثة كيلومترات في كل جولة تسوق، أي ما يعادل 170 كيلومتراً في العام.

ونصحت الدراسة النساء التركيز على نوع النشاط الذي يتمتعن به أكثر ويتناسب مع روتين حياتهن، وحذّرتهن من أن ممارسة تمارين أخرى ولفترات طويلة يمكن أن تؤثر على صحتهن.

ازدواجية المثقف مع المرأة

يالليخيبة!! المثقفون والأكاديميون يضطهدون المرأة!

العنف ضد المرأة يأخذ أبعاداً اجتماعية وثقافية والحديث عنه يعتبر خطاً أحمر

ضرورة تغيير الصورة النمطية للمرأة في المناهج التربوية وأجهزة الإعلام

صنعاء / متابعات:

قالت ناشطة يمنية إنها توصلت عبر دراسة ميدانية إلى ان 80 في المائة من العنف الذي يطال المرأة اليمنية يقدم عليه اكاديميون ومثقفون، مبدية أسفها لتلك النتيجة السلبية.

وقالت القاضية آمال الدبعي، رئيسة مركز تنمية المرأة للثقافة ومناهضة العنف خلال ندوة عن العنف ضد النساء "للأسف الشديد توصلت بعد دراسة ميدانية إلى أن 80 في المائة من الذين يقومون بالعنف ضد المرأة هم من الأكاديميين والمثقفين، وتوصلت إلى تلك النتيجة بعد دراسة سرية قمت بها بالتعاون مع عقال الحارات".

وذكرت الدبعي أنها قامت بزيارة لبعض المناطق الريفية في اليمن ووجدت عنف المرأة يكاد يكون معدوما نظرا للعادات والتقاليد في الريف اليمني.

وأشارت إلى أن فئات واسعة من المجتمع اليمني لا تزال حبيسة النظرة التقليدية للمرأة التي تستند إلى عدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي رغم تكريم الإسلام لها، إلا أن الفهم الخاطئ والممارسات الاجتماعية والثقافية قد أوصلت المرأة إلى موقع متدن.

وأكدت الدبعي أن الأمية والجهل في المجتمع وتدني احترام القوانين والظروف الاقتصادية الصعبة للمجتمع تمثل أسبابا رئيسية تفرز بيئة خصبة لزيادة معاناة المرأة اليمنية من العنف.

وأشارت إلى أن العنف له أشكال من أبرزها وأشدها في اليمن ظاهرة الثأر وان كانت موجهة بشكل مباشر للرجال، إلا أن تبعاتها وآثارها تقع بصورة كبيرة على النساء والأطفال، إذ يعانون من الحرمان بسبب فقد عائل الأسرة خصوصا في الريف اليمني الذي تنتشر فيه ظاهرة الثأر بشكل كبير.

وقالت اللجنة الوطنية للمرأة، التابعة للمجلس الأعلى للمرأة اليمنية، "إن العنف ضد المرأة يأخذ أبعادا اجتماعية وثقافية في بلادنا، والتحدث عنه أو الخوض فيه يعتبر خطا أحمر".

وأشارت اللجنة الوطنية في تقرير لها أشرفت على إعداده رئيسة اللجنة رشيدة الهمداني، إلى أن "عدد الفتيات المعنفات من الأحداث 481 فتاة، توزع حالات العنف ما بين اغتصاب وقتل عمد وهتك عرض وخطف، وأن عدد المجني عليهن من النساء بلغ 2194".

وعن النزاع المسلح، قالت اللجنة: "لم تكن النساء عادة طرفا في حل النزاعات المسلحة، إنما تجني ثمار نتائجها التخريبية".

وذكر التقرير "لا يسمح للمرأة أن تكون شريكة في حل المنازعات المسلحة أو نشر ثقافة السلام، إنما تتجرع مرارة الحروب، وتجني ثمارها عنفا واغتصابا وتشردا وضياعا".

وأرجعت دراسة ميدانية يمنية تزايد مظاهر العنف ضد المرأة في الطرقات والشوارع، خصوصاً الطالبات والموظفات إلى كثرة خروج المرأة إلى الشارع ومخالطة الطالبات والموظفات للرجال الذين مازال أغلبهم ينظر إلى المرأة نظرة دونية.

وأوضحت الدراسة التي أجرتها الباحثة رنا غانم أن 90 في المائة من عينة الدراسة تعرضن لمضايقات في الشوارع ابتداء من الكلام البذيء إلى محاولة الاختطاف فيما عزت نسبة 59 في المائة من العينة أسباب تعرض النساء للعنف إلى غياب الوازع الديني، تليه مشاهدة الأفلام والمسلسلات الهابطة بنسبة 88 في المائة، ثم خروج بعض النساء إلى الشوارع بمظاهر فاتنة بنسبة 29 في المائة، يليه عدم وضع قوانين تحد من العنف بنسبة 78 في المائة وغلاء المهور وتردي الأوضاع الاقتصادية بنسبة 97 في المائة.

وأوصت الدراسة بضرورة تغيير الصورة النمطية للمرأة في المناهج التربوية وأجهزة الإعلام ومحاربة الفقر والقضاء على البطالة وإصدار قوانين رادعة بحق المعتدين والمتجاوزين بواسطة شرطة آداب متخصصة ودعوة خطباء المساجد لحث الشباب على عدم إيذاء النساء ومضايقتهن باعتبار أن ذلك يتنافى مع أخلاقيات المسلم.

عدد المدخنات في السعودية يتزايد

جدة / متابعات :

طالبت جمعية سعودية متخصصة في مكافحة التدخين والمخدرات، بإيجاد أقسام للنساء في مراكز التأهيل الخاصة بمعالجة مدمني المخدرات.

فقد طالب عبد الله سروجي، المدير التنفيذي للجمعية الخيرية لمكافحة التدخين والمخدرات بمنطقة مكة المكرمة، المعروفة اختصاراً باسم "كفى"، وزارة الصحة السعودية بضرورة إيجاد أقسام نسائية في مراكز التأهيل الحالية لمعالجة المدمنات، بعد أن أثبتت الإحصائيات الأخيرة وجود نسب متفاوتة من الفتيات اللاتي تورطن في إدمان المخدرات.

ولا تتوفر معطيات محددة بشأن مدى تفشي المخدرات في صفوف الإناث بالسعودية، إلاّ أنّ شكاوى ترددت من اتساع ظاهرة التدخين في البلاد في صفوف النساء والفتيات خلال السنوات الأخيرة.

وشدّد سروجي، في تصريحات نقلتها صحيفة "الوطن" السعودية، على ضرورة إعادة النظر في أعداد الأسرّة الحالية في مشفى الأمل بجدة، بعد تزايد أعداد الراغبين في العلاج جراء إدمانهم المخدرات وانتظارهم لأسابيع أمام عدم توفر الأسرّة، وكذلك بحث إنشاء مشافٍ جديدة متخصصة في علاج مدمني المخدرات وتأهيلهم. وأوضح سروجي أنّ المراكز المتوفرة حالياً لا تستطيع استيعاب أعداد المدمنين الراغبين في العلاج، لعدم توفّر الأسرّة الكافية، ما يسهم في تدهور حالتهم الصحية، وربما يعيدهم مرة أخرى إلى تعاطي المخدرات.

ونبّه سروجي إلى "أنه بالرغم من أنّ علاج الإدمان يُعتبر من المراحل الهامة في تخليص المدمن من آثار المخدرات؛ إلاّ أنّ هذه الإجراءات العلاجية قد تتعرض للفشل، بسبب عدم وجود برامج متابعة تؤهل المتعافين إلى الاندماج في المجتمع، وتعمل على تحويلهم إلى كوادر فعالة حتى لا يتعرضوا إلى الانتكاسة والعودة إلى طريق المخدرات".

فتيات بريطانيا معلمات.. وفتيانها بناؤون

لندن / متابعات :

اظهر تقرير أن أجور النساء لا تزال تقل نحو 23 في المائة عن الرجال في المتوسط في بريطانيا ولكن يمكن للاقتصاد أن يستفيد بما يصل إلى 23 مليار جنيه إسترليني إذا سدت هذه الفجوة.

وقالت لجنة النساء والعمل التي تشكلت عام 2004 لبحث أسباب التفاوتات النوعية الواسعة في الأجور والفرص انه بينما تقلصت الفجوة في الأجور خلال السنوات العشر الماضية إلا أنها اتسعت ثانية منذ عام 2007.

وجاء في التقرير "الفجوة في الأجور بين الجنسين مستمرة برغم التغيرات الكبيرة في وضع النساء في مجال العمل إذ وصل معدل العمل بين النساء الآن 70 في المائة تقريباً".

وقال أيضا "يجب بل ويمكن فعل المزيد لإطلاق مواهب المرأة. إذا حدث هذا فان اقتصاد بريطانيا قد يستفيد بما يصل إلى 23 مليار جنيه استرليني (38 مليار دولار)".

وأشارت اللجنة الى فشل جهود "صغيرة ومشتتة" لتحطيم الصور النمطية في المدارس وحثت الحكومة على تركيز جهودها في هذا المجال.

وجاء في التقرير "غالباً ودونما تفكير في هذا فان الفتيات الصغيرات يخترن لعب دور المدرسات على سبيل المثال بينما يختار الفتيان دور البناءين".

وأضاف التقرير "هذا التمييز راسخ في ثقافتنا وله تأثيرات واضحة على اختيارات مجال العمال التي يتخذها الشباب من الجنسين وعلى المدى الطويل على دخلهم".

وأوضح التقرير أيضا أن النساء عادة ما يخضعن لعقوبات بسبب الوقت الذي يستقطعنه من سوق العمل لرعاية أفراد الأسرة أو العمل بنظام بعض الوقت من أجل الموازنة بين مسؤوليات العمل والمنزل.

وذكر التقرير أن هناك حاجة لقوانين جديدة أيضا "لضمان اخذ خطوة حقيقية للتغيير".

وقدرت اللجنة الفجوة الحالية في الأجور بين الجنسين بنحو 22.6 في المائة وهي النسبة التي تزيد عما كان عليه الوضع عام 2007 الذي كانت النسبة به 21.9 في المائة ولكنه اقل من عقد مضى عندما كانت تتقاضى النساء في المتوسط 27.5 في المائة اقل من الرجال.

وتعاني النساء اللاتي يعملن بنظام بعض الوقت من تفاوت اكبر إذ بلغت الفجوة في الأجور نحو 40 في المائة.

وذكر التقرير أن هذا الرقم مهم لان النساء يشكلن أكثر من ثلاثة أرباع قوة العمل بنظام بعض الوقت.

وانتقدت البارونة بروسير رئيسة اللجنة "بطء تحرك" الحكومة في هذا الشأن وحثتها على فعل المزيد.

الفقر والأمية سببان رئيسيان في الزواج المبكر و تسرب الفتيات من التعليم

صنعاء / يحيى عسكران:

كشفت دراسة حديثة أن ارتفاع نسبة الفقر وانتشار الأمية في اليمن من العوامل الرئيسية المؤدية إلى تسرب الفتيات من التعليم وانتشار الزواج المبكر في أوساط الفتيات والشباب.

واعتبرت الدراسة التي أعدتها مؤسسة تنمية القيادات الشابة «برنامج انطلاق» بمديريتي معين وبني الحارث بأمانة العاصمة أن ضعف التعليم شكل رقما أوليا في تراجع الفتيات وتسربهن من التعليم وانسحابهن من المدارس في وقت مبكر.

وعزت الدراسة التي حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منها أسباب تسرب الفتيات من مدارس التعليم إلى جانب مشكلتي الفقر والزواج المبكر إلى العنف المدرسي، وبعد المدرسة، والعادات والتقاليد المجتمعية والتعليم المختلط، وانتظار الفتاة للنصيب.

وأشارت الدراسة إلى تدني دخل 60 أسرة هي قوام العينة المختارة للدراسة بمديرية بني الحارث، والدخل غير ثابت، والهجرة الداخلية بين أفرادها قوية ما يتسبب في تسرب الفتيات من التعليم.

وأوضحت الدراسة تدني مستوى التعليم للأسر المبحوثة بمديرية بني الحارث حيث تصل نسبة الأمية لدى الأمهات 100 ٪ والآباء 93 ٪ .. لافتة إلى أن نسبة الذكور والإناث الذين يكملون تعليمهم تصل نسبتهم بالمديرية إلى 40 ٪ من إجمالي الأسر المبحوثة.

وحسب الدراسة فإن نسبة 75 ٪ من الأسر ترى أن التعليم ضروري للفتاة، بينما ترى نسبة 25 ٪ أن تعلم الفتاة القراءة والكتابة فقط ضروري لان نهايتها الزواج والأولاد.

وبحسب الدراسة ترى الفتيات المتسربات من التعليم أن لديهن رغبة في العودة إلى التعليم لكن ترددها في مواصلة تعليمها ناتج عن ظروف اقتصادية صعبة إلى جانب خوفها من عدم موافقة الآباء والإخوة على هذا الطلب.

وأكدت الدراسة أن تسرب الفتيات من مدارس التعليم الخاضعة للمسح ناتج من وجهة نظر أعضاء الهيئة الإدارية والتعليمية بالمديرية عن الحالة المعيشية المتدنية، والزواج المبكر، وبعد المدرسة عن منازل الأسر، وعدم الوعي، والتفكك الأسري، وعدم توفر المتطلبات التعليمية الضرورية. مبينة أنه لا توجد إحصائيات محددة ومنظمة حول تسرب الفتيات من المراحل التعليمية.

وذكرت الدراسة أن نسبة 85 ٪ من إجمالي المبحوثين يعتبرون الزواج المبكر عائقا كبيرا أمام تعليم الفتاة، بينما يرى 15 ٪ أن زواج الفتاة مبكرا غير عائق وانه بإمكان الفتاة العودة للدراسة بعد زواجها.

وعن مدى تقبل الفتيات لنشاط برنامج انطلاق بمدارس بمنطقة بني الحارث أشارت الدراسة إلى أن نسبة 34 ر 83 ٪ من أعضاء الهيئة الإدارية يرون انها مناسبة جدا فيما ترى نسبة 66 ر 16 ٪ أنها مناسبة فقط.

وأوضحت الدراسة أن مديرية معين تعاني من الكثافة السكانية العالية التي تصل إلى 66ر66 ٪ ، وأن الحارات مرتفعة في الجبال و مساكنها شعبية والمستوى الاقتصادي للأسر متدنٍ إضافة إلى ضعف الخدمات الأساسية.

اما المستوى التعليمي للأسر المبحوثة بمديرية معين أوضحت الدراسة أن نسبة الأمية لدى الأمهات 53 ٪ والآباء 48٪، فيما ترى أن نسبة المتعلمين الذي يكملون دراستهم تصل إلى 8 ر 74٪ وغير المتعلمين إلى 92 ر 25 ٪ من إجمالي الأسر المبحوثة.

وبينت الدراسة أن نسبة الفتيات المطلقات 7 ر24 ٪ من إجمالي الأسر المبحوثة بمديرية معين تتوزع اعمارهن بين 15 عاما و17 عاما و20 عاماً وأقصى حد 30 سنة تتفاوت مراحل تعليم الفتيات بين الأساسي والإعدادي.. مؤكدة أن نسبة طلاق الفتيات بمديرية معين مرتفعة مقارنة بأسرة واحدة في مديرية بني الحارث.

ودعت الدراسة إلى ضرورة تدريب مدربين على كيفية التعامل مع الفتيات ومراعاة ظروفهن النفسية وكذا الحال مع اسر الفتيات إضافة إلى تأنيث التدريب حتى يتقبل المجتمع تعليم وتدريب الفتاة.

وخلصت الدراسة إلى أنه لا يكفي تنفيذ برنامج انطلاق عبر الصحف والمجلات ولكن لابد من وجود وسائل إعلان أخرى تتلاءم مع الظروف التعليمية للفئة المستهدفة.

يذكر أن برنامج انطلاق التابع لمؤسسة تنمية القيادات الشابة يستهدف الفتيات من عمر 12 إلى 21 سنة لتعزيز وتمكين الفتيات بالمعارف والمهارات التي تمكنهن من التعرف على حقوقهن التعليمية وبناء قدراتهن لمواصلة التعليم والتخفيف من نسبة الزواج المبكر.

ويهدف برنامج انطلاق إلى تمكين الفتيات بالمعارف والمعلومات لرفع مستواهن التعليمي من خلال دورات بناء القدرات الفتيات لمواصلة التعليم وأنشطة داخل المدارس وورش عمل للمجتمع المحلي إضافة إلى بنك التعليم الذي يعمل على إقراض الفتيات لمتابعة التعليم وأنشطة أخرى تعزز فعاليات البرنامج.